محضر الجلسة325

التاريخ: الجمعة 27ذي القعدة1423 (2003/01/31)
الرئاسة: السيد المصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين
التوقيت: 35 دقيقة ابتداء من الساعة السادسة إلا ربعا مساء

جدول الأعمال:
- خطاب الرئيس بمناسبة ختم الدورة.
- برقية مرفوعة إلى جلالة الملك بمناسبة ختم الدورة.

السيد المصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين

حضرات السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

نختتم اليوم هذه الدورة، متوجين عملنا البرلماني بحصيلة مثمرة تبعث على الاطمئنان والتفاؤل، وتكرس توجهنا الصادق نحو تعميق الوعي بالقيم الديمقراطية الأصيلة التي اتخذناها سبيلا للإسهام في بناء دولة الحق والقانون، وسيادة المؤسسات، والاهتداء بمقتضيات دستور المملكة.

وفي هذا السياق، لا مناص من التأكيد على أن الخطاب السامي، الذي تفضل جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بإلقائه عند افتتاح هذه الدورة يوم الجمعة 11 أكتوبر الفارط، يعتبر بمثابة المنبع الصافي الذي ارتوينا من فيضه، واستلهمنا من حكمته، واستوحينا من عمقه مختلف المبادرات والإنجازات التي تكلل بها رصيد المجلس، سواء على مستوى التشريع، أم على مستوى مراقبة عمل الحكومة، وكذا الدبلوماسية البرلمانية.

فكلنا نذكر ما رسمه ذلكم الخطاب التاريخي من معالم واضحة لمسار حياتنا الديمقراطية التي نسعى جميعا لتدعيم قواعدها حتى تزداد متانة ورسوخا، إذ اعتبر جلالته أن الديمقراطية ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي أداة لتفعيل المشاركة الشعبية في تدبير الشأن العام والتعبئة من أجل التنمية.

وزاد جلالته قائلا: "لن تكتمل الديمقراطية التي نتوخاها إلا بإزاحة عوائقها الهيكلية المتمثلة في القضاء على الأمية والفقر، وتقوية دور الأحزاب السياسية من خلال إقرار قانون بشأنها، وتخليق الحياة العامة، وهذا ما يجعل الرهان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي رهانا أصعب من تحدي بناء الصرح المؤسسي الذي حققنا فيه مكاسب هامة، والذي سنتعهده - يقول جلالة الملك - بالمزيد من التوطيد والتجديد والعقلنة".

كما أن جلالة العاهل الهمام لم يفتأ أن وجنا بسداد رأيه نحو تركيز اهتمامنا على الانشغالات الحقيقية الجديرة بإعطائها الأولوية، ألا وهي التشغيل المنتج والتنمية الاقتصادية والتعليم النافع والسكن اللائق.

حضرات السيدات والسادة،

لقد عرفت الساحة الوطنية بتزامن مع فترة سريان انعقاد هذه الدورة، مستجدات هامة يجدر بنا التعرض إلى ما هو منها أكثر اتصالا وتفاعلا مع دورنا كمؤسسة تمثيلية تنقل بحرص وأمانة صوت وهموم المواطنين بمختلف فئاتهم وشرائحهم، ففي شهر أكتوبر الماضي شرع مجلس النواب الجديد في ممارسة مهامه، وعقب ذلك تم تشكيل الحكومة الجديدة، ثم قدم السيد الوزير الأول برنامج حكومته الذي استعرض من خلاله الخطوط الكبرى لآفاق العمل المطلوب وآليات تنفيذه، وقد تميزت مناقشة هذا البرنامج بالحوار المنفتح والمنصب على مختلف جوانبه وجزئياته.

ولازالت قضية استكمال الوحدة الترابية لبلادنا تواجه مؤامرات الخصوم ومناوراتهم الهادفة إلى المساس بقدسية سيادتنا على كل ترابنا الوطني، متحدين بذلك الشرعية الدولية، ومعترضين على القرارات والمبادرات والمقترحات الصادرة عن الأمم المتحدة، ومنها مبادرة السيد جيمس بيكر مبعوث الأمين العام الأممي المكلف بمعالجة هذا الملف، الذي آن الأوان لتصفيته بما يخدم ضمان السلم في المنطقة والحفاظ على سيادتنا الوطنية ووحدة أراضينا.

وبالمناسبة، فنحن في مجلس المستشارين نجدد التفافنا حول عاهلنا الرائد، ووقوفنا صفا واحدا وراء جلالته، ومباركتنا لكل جهوده الرامية إلى صون كرامة المغرب والذود عن حياضه من سبتة ومليلية والجزر المجاورة لهما، حتى الكويرة. ونعلن عن تسخيرنا لكل إمكانات التواصل التي نتوفر عليها بفضل دبلوماسيتنا البرلمانية النشيطة، والمفتوحة على مختلف الآفاق والواجهات الدولية، لخدمة المواقف التي يتخذها جلالة الملك في هذا الإطار.

ومن بين انشغالاتنا الكبرى ما له صلة بنصرة أشقائنا الفلسطينيين الذين يعانون من ويلات الاستعمار الاستيطاني البغيض الذي يزهق أرواحهم، ويستبيح حرماتهم، وينهب ممتلكاتهم، ومرة أخرى ندعو من أعلى هذا المنبر إلى التجند والتضامن والحذر مما يحاك ضد الشعب الفلسطيني المكافح من تآمر فاضح يستهدف حقه في الوجود، وفي إنشاء دولته المستقلة والآمنة بعاصمتها القدس الشريف.

وعلى رعاة مسلسل السلام والقوى المحبة للأمن والاستقرار واحترام الشرعية الدولية، أن تتحمل مسؤوليتها في إرغام إسرائيل على العودة إلى عملية السلام باعتماد

دينامية جديدة تكفل جلوس كل الأطراف على طاولة المفاوضات.

وفي انتظار ذلك اليوم الموعود، فإنه ليس من حق أحد الضغط على الفلسطينيين لوقف انتفاضتهم الباسلة التي تظل سلاحهم الوحيد للوقوف في وجه الإرهاب الغاشم الذي تقوم به إسرائيل على مرأى ومسمع من العالم.

حضرات السيدات والسادة، تقف بلادنا على عتبة الشهر الثاني من هذه السنة، وهي تتطلع لمسلسل من الاستحقاقات الانتخابية، التي سيجري تنظيمها في الشهور القليلة القادمة وفق جدول زمني محدد معلن عنه من قبل الحكومة، وستشمل هذه الاستحقاقات الجماعات المحلية والغرف المهنية في ضوء التعديلات الطارئة على مختلف نصوص مدونة الانتخابات من جهة، وكذا الإجراءات التنظيمية التي تطال التقطيع الانتخابي والتقسيم الإداري وصولا إلى توفير الظروف الملائمة التي يتسنى معها الارتقاء بالأداء الديمقراطي والمؤسسي الذي نطمح إليه.

وبمقتضى الفصل الثامن والثلاثين من الدستور سيتم إجراء القرعة لتحديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين، هذا التجديد الذي سيكون تحصيل حاصل لإجراء الاستحقاقات السالفة الذكر في الآجال المحددة لها.

وفي غمرة الاستعداد لولوج هذه المرحلة، فإن الدورة الاستثنائية المقرر عقدها خلال شهر فبراير هذا، ستنكب على دراسة ومناقشة عدد من النصوص التي من شأنها استكمال المرجعية القانونية التي ستستند إليها الاستحقاقات المرتقبة، حتى تجري في ظل ظروف أكثر دقة وتنظيما واستجابة لمتغيرات المشهد السياسي.

حضرات السيدات والسادة، لقد تمت المصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2003 في فترة وجيزة تكاثفت فيها جهود الجميع من لجان دائمة وفرق نيابة، وبرز فيها الإحساس بالمسؤولية الوطنية بضرورة المصادقة على المشروع قبل متم السنة.

ولم يكن لهذا العامل الزمني القاهر أي تأثير على قيامنا بعمل تتوافر فيه شروط الجودة والرصانة، بل لقد تمكنا من إدخال تعديلات مهمة على هذا المشروع، همت بالأساس إعفاء فوائد العمال المغاربة بالخارج من الضريبة العامة على الدخل، ومقتضيات تتعلق بالتعويضات المخولة للمأجورين في المؤسسات المنجمية، وأخرى تهم الضرائب بصفة عامة.

ومن جهة أخرى، نجح المجلس في المصادقة على ثمانية عشر مشروع قانون وأربعة مقترحات قوانين، شملت مقتضياتها جوانب مختلفة من حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ونعتز في هذا الصدد بمصادقتنا على أول قانون يتعلق بالفنان، والذي يعد بحق علامة مميزة في المشهد الثقافي المغربي، ذلك أنه لأول مرة سينظم نص تشريعي الحياة الفنية على نحو يمكن الفنان من التمتع بوضعية اعتبارية طبقا لمقتضيات هذا القانون التحديثي الذي من أنه الارتقاء بالممارسة الفنية بشكل عام من نطاق الهواية الى ممارسة منظمة ومقننة، وقد أدخل المجلس على المشروع المقدم تعديلات هامة تتعلق بالبطاقة المهنية وتسليمها والوكالة المكلفة بتقديم الخدمات الاجتماعية، وكذا تعزيز السلطة الوصية على هذا القطاع.

وفي سياق استكمال مسلسل الخوصصة والتحرير الذي شرعت فيه بلادنا منذ مدة طويلة، صادق المجلس على مشروع قانون يتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع، والذي سيتم بموجبه إعادة تنظيم قطاع التبغ وتحريره.

وفي نفس الإطار تمت الموافقة على مشروع قانون يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون بإنهاء، احتكار الدولة في ميدان البث الإذاعي والتلفزي، وهو مشروع لاشك أنه سيعطي دفعة قوية وزخما جديدا للمشهد السمعي البصري الوطني حتى يتمكن من القيام بدوره كمرافق للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيش المغرب على إيقاعها.

هذا فضلا عن مشاريع قوانين أخرى تتعلق بالمصادقة على المراسيم بقوانين صادقت عليها اللجان المختصة قبل بداية الدورة، وتهم وكالتي الإنعاش والتنمية الاقتصادية في عمالات وأقاليم الشمال، وفي أقاليم الجنوب بالمملكة، وإحداث المنطقة الخاصة للتنمية طنجة - البحر الأبيض المتوسط، وكلها مشاريع تمت المصادقة عليها في الآجال المحددة.

وعلاوة على مشاريع القوانين الأخرى التي لا يسعنا الوقت لاستعراض تفاصيلها والتي لا تقل أهمية، فإن ما يلفت الانتباه ويكسب رصيدنا التشريعي ميزة هو المصادقة على أربعة مقترحات قوانين، تتعلق ثلاثة منها بموضوع البيئة وترمي لملء الفراغ التشريعي في هذا المجال الذي تتعاظم أهميته يوما بعد يوم، وتحقيق دور فاعل للمغرب على المستوى الدولي وتعزيز قدرته التفاوضية وجهوده التنموية من خلال إدماج البعد البيئي في التصور العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا وضع القواعد والمبادئ الأساسية التي توجه السياسة الوطنية في ميدان حماية البيئة.

أما المقترح الرابع فيتعلق بالولوجيات بإنصاف شريحة المعاقين وتمكينهم من ممارسة حقوقهم في أحسن الأحوال وتسهيل تنقلهم، باعتبار الولوجيات من أهم الوسائل المادية لإدماج المعاقين وآلية من آليات دمقرطة استعمال المجال والتوزيع العادل للوظائف، مما سيسمح بتكريس العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان.

وبهذه المناسبة، ندعو الحكومة إلى أن يتسع صدرها أكثر، وتستمر في تعاملها الإيجابي مع المقترحات التي

يتقدم بها السادة المستشارون، خاصة وأنها نابعة من صميم الانشغالات اليومية للمواطنين ولبعض الفئات المهنية التي تسهم في الحركية الاقتصادية الوطنية، فهذا السلوك من شأنه أن يحفز السادة المستشارين وينمي قوتهم الاقتراحية، مما سينعكس إيجابا على العملية التشريعية برمتها.

وفي نطاق جهودها الموصولة والموازية لاهتماماتها العادية، عقدت اللجان الدائمة بالمجلس اجتماعات خاصة لتدارس بعض القضايا التي تحظى باهتمام الرأي العام الوطني، وهكذا التأمت لجنة المالية وتدارست بحضور السيد وزير المالية والخوصصة موضوع ظروف تنفيذ ميزانية 2002، كما تدارست لجنة الخارجية التطورات الديبلوماسية المتلاحقة في المغرب وعلاقته مع محيطه، خاصة الاتحاد الأوربي، كما عقدت اجتماعا مع وفد عن المجلس الوطني الشعبي الصيني تناول قضايا تهم سبل تطوير وتعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات.

أما لجنة العدل والتشريع فقد قامت بزيادة تفقدية للمركب السجني بسلا، وذلك قصد الإطلاع على ظروف عيش نزلاء هذه المؤسسة، وقد طاف أعضاء اللجنة على مختلف مرافق وأجنحة المركب السجني وورشات التكوين المهني التي تضم تخصصات مختلفة تهم ميادين الترصيص والنجارة والكهرباء، وقد كانت مناسبة لعقد اجتماع مع مدير إدارة السجون تم خلاله بسط مختلف المشاكل التي يعاني منها السجناء، خاصة بفعل تفاقم ظاهرة الاكتظاظ، كما تدارست اللجنة موضوع وضعية قطاع العدل بصفة عامة، بحضور السيد وزير العدل حيث تم التركيز على السياسة الجنائية المتبعة ووضعية السجون والتأخر في إصدار الأحكام وتراكم الملفات من المشاكل.

أيها السيدات والسادة، تحظى مراقبة العمل الحكومي بمكانة هامة في مسار نشاط المجلس، ونسجل في هذا السياق، بكامل الاعتزاز، الإدارة التي عبر عنها السيد الوزير الأول للمثول أمام المجلس في إطار حوار عام حول سؤال محوري يتركز على إحدى كبريات القضايا التي تستأثر بالاهتمام، ولقد خلفت هذه الإدارة صدى طيبا لدى أعضاء المجلس وسنعمل جميعا من أجل بلورتها على أرض الواقع في غضون الدورة المقبلة.

ودون أن ندخل في الحصيلة الرقمية لنشاطنا على هذا المستوى، فإن ما ينبغي لفت الانتباه إليه هو استمرار ظاهرة تكاثر طلبات الاحاطة علما، والتي تنحرف في بعض الأحيان عن نطاق الفلسفة التي أقرت من أجلها بشكل يضر بالممارسة الديمقراطية، وقد سبق لي أن سجلت هذه الملاحظة وأكررها اليوم داعيا الجميع إلى التفكير في صيغ قانونية كفيلة بإيجاد حل ناجح لهذه الظاهرة، حتى نضع حدا لإهدار الوقت، ولنتمكن من تحقيق المساواة في الاستفادة من المساحة الزمنية من حصة الأسئلة الشفهية التي تحظى بالتغطية التلفزية المباشرة.

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى ملاحظة أخرى لا تخطئها عين المتتبع الموضوعي، وهي ظاهرة تكرار الأسئلة بالمجلسين التي تلعب، هي أيضا، دورا في تشكيل تصورات مغلوطة حول جلسات الأسئلة الشفهية لدى المتتبعين. والآن، والعام السادس من تجربتنا الثنائية يشارف على نهايته، فإن الحاجة تبدو أكثر إلحاحا لرد الاعتبار للمؤسسة البرلمانية من خلال مراجعة نظام الأسئلة حتى نتجاوز مثل هذه الظواهر، ولنصل إلى مرحلة يتم فيها الاقتصار على محاور قطاعية للنقاش ضمن الأسبقيات الأربع التي حددها جلالة الملك في خطاب افتتاح هذه الدورة.

حضرات السادة، ما من شك أن الظرفية الحرجة التي يعرفها العالم اليوم المطبوعة بمخاطر الانفجار في الشرق الأوسط واحتمال توجيه ضربة عسكرية للعراق الشقيق، واستمرار الدعوة إلى محاربة الإرهاب على خلفية أحداث 11 شتنبر، وما أفرزته هذه الدعوة من لبس وخلط على المستوى العالمي، تضغط بكل ثقلها من أجل نهج جديد وتحديث المقاربات في نشاط المجلس الديبلوماسي، وهو ما حاولنا ونحاول القيام به، مسترشدين بسياسة جلالة الملك الهادفة إلى إعطاء دينامية جديدة للديبلوماسية المغربية تتمحور حول الرفع من مستوى المبادلات التجارية وإنعاش التعاون الاقتصادي، وإعطاء زخم جديد للاهتمامات الكلاسيكية المتمثلة في التعاون السياسي.

وبهذه المناسبة، لا نريد أن تفوتنا الفرصة دون أن نستحضر بكل إكبار وإجلال التحركات الدبلوماسية لجلالة الملك التي قادته إلى عديد من الدول الصديقة والشقيقة، والتي لاشك أنها ساهمت في إعطاء بلادنا دفعة قوية وحضورا وازنا على الساحة الدولية، وجلبت من التأييد والتفهم لقضية وحدتنا الترابية العادلة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي مع هذه البلدان.

ونود بصفة خاصة أن نعبر عن انشراحنا لعودة الحوار والمحادثات بين البلدين الجارين المغرب واسبانيا، منوهين بالمبادرة الملكية الأخيرة القاضية بالسماح لسفن الصيد في منطقة غاليسيا بالصيد في المياه الإقليمية المغربية كعربون تضامن مع جيراننا الإسبان إثر الكارثة البيئية التي ألمت بهم.

وإن أملنا لوطيد في أن يحسن الجانب الإسباني التقاط الدلالات العميقة لهذه المبادرة وغيرها، واستثمارها بذكاء في مسلسل تطبيع العلاقات بين البلدين المحكوم عليهما، بقوة التاريخ والجغرافية، باستمرار التفاهم والتعاون بينهما في ظل الاحترام والتقدير المتبادل، ومما سيساعد على ذلك - لا محالة - تنفيذ القرار الأخير من كلا الجانبين بخصوص

عودة سفيري البلدين إلى ممارسة مهامهما بكل من الرباط ومدريد.

إننا في مجلس المستشارين نناشد أعضاء البرلمان الإسباني بمجلسيه ومختلف الهيآت السياسية وفعاليات المجتمع المدني في الجارة الإيبيرية أن ينخرطوا في عمل مشترك يهدف بالأساس الى التحسيس بأهمية احترام كل منا لسيادة الآخر ووحدة ترابه، وكبح جماح كل الجهات التي تحاول عبثا المساس بهذه الثوابت.

وعلى هدي السياسة الملكية الرشيدة، شارك المجلس في العديد من الملتقيات الدولية والإقليمية كالحوار العربي الإفريقي الذي احتضنته العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، ودورة الاتحاد البرلماني العربي في العراق، كما استقبل وفودا عن عدة دول من مختلف القارات، ولقد كان المجلس في تحركاته الديبلوماسية حريصا على جودة نسيجه العلائقي، مستحضرا ضرورة إكساب ديبلوماسيتنا النجاعة والمناعة اللازمتين لتكون في مستوى منزلة المغرب وإشعاعه الدولي.

وسيرا على هذا النهج، وتكريسا لصورة المغرب كأرض للحوار والتشاور، يستعد مجلسنا لاحتضان تظاهرة كبرى هي الأولى من نوعها تجمع مجالس الشيوخ والغرف المماثلة في إفريقيا والعالم العربي وأوربا حول موضوع يرهن مستقبل البلدان النامية منها بالخصوص، ويتعلق بالتعاون الاقتصادي بين دول الشمال والجنوب.

كما أن الاستعدادات جارية على قدم وساق لتنظيم ندوة اقتصادية يابانية في بحر الخريف المقبل بمشاركة فاعلين ومقررين سياسيين واقتصاديين من المغرب واليابان، وذلك تجسيدا من المجلس لقناعته بدوره المحفز والمشجع لكل ما من شأنه أن يقوي الحضور الاقتصادي الياباني في المغرب.

أيها السادة والسيدات،

أتوجه في الأخير بخالص الشكر والتقدير للسيد الوزير الأول ولباقي أعضاء الحكومة على حسن تعاونهم مع مجلسنا، وأخص بالذكر الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان الذي لم يأل جهدا في سبيل تيسير علاقات الجهازين التنفيذي والتشريعي.

كما أثمن الجهود المبذولة في هذا الإطار من قبل السادة أعضاء مكتب المجلس ورؤساء الفريق البرلمانية واللجان الدائمة وممثلي مختلف المركزيات النقابية والهيئات الأخرى، وكذا موظفي المجلس على ما أبدوه من إخلاص وتفان في تأدية مهامهم، وأنوه أيضا بكل وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة التي ساهمت في نقل أعمال الدورة إلى الرأي العام الوطني.

وفقنا الله لما فيه مصلحة بلادنا تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وجعلنا ممن ورد في الذكر الحكيم على لسانهم: "ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. (تصفيقات)

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة البرقية المرفوعة إلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

المستشار السيد علي لطفي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين

الى الجانب الشريف، صاحب الجلالة الملك محمد السادس دام له العز والنصر المكين

نص البرقية

نعم سيدي أعزكم الله

بكثير من الفخر والإعتزاز، يتشرف رئيس مجلس المستشارين، باسمه الخاص ونيابة عن كافة أعضاء المجلس، أن يجدد لمقامكم الكريم آيات الولاء والإخلاص، معربا لجلالتكم عن عظيم الامتنان والعرفان على ما تحيطون به هذه المؤسسة من جليل عنايتكم وما ترسمونه لها من سبل التجديد والعقلنة لتساير الانشغلات الوطنية الحقيقية التي جسدتموها في خطابكم السامي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية والمتمثلة في التشغيل المنتج، والتنمية الاقتصادية، والتعليم النافع، والسكن اللائق.

وإننا لنغتنم مناسبة اختتام الدورة التشريعية، لنستحضر بكل فخر واعتزاز ما حققتموه من عظيم المنجزات وما سطرتموه من سامي الأهداف والمقاصد مستشعرين ومقدرين جهودكم الموفقة لترسيخ الثقة في مغرب المستقبل، مغرب التقدم والحداثة.

وفي هذا السياق، يا مولاي، تمكن المجلس من المصادقة على القانون المالي في ظرف زمني استثنائي أملته شروط حسن تدبير الزمن وإكراهاته، كما صادق المجلس على ثمانية عشر نصا تشريعيا تناول بعضها مجالات جديدة وعمل بعضها الآخر على تحيين وتطوير العديد من التشريعات الاقتصادية والاجتماعية.

وبموازاة مع هذا الرصيد التشريعي الهام، سعى المجلس إلى جعل لحظة مساءلة الحكومة فرصة للرفع من مستوى النقاش حول القضايا والانشغالات الكبرى للشعب المغربي، مستشعرا الحاجة إلى مزيد من التطوير لجلساته الأسبوعية حتى نرقى إلى المستوى المطلوب.

ولقد تمكن مجلسنا، يا مولاي، من أن يبلور لنفسه توجها ديبلوماسيا جادا أملته الحاجة إلى الانخراط ضمن الحركية الجديدة للديبلوماسية المغربية، ساعيا في ذلك إلى الدفاع عن المصالح العليا للوطن وعلى رأسها قضية وحدته الترابية خاصة في هذا الظرف الدقيق الذي يستلزم المزيد من التعبئة الوطنية، وإن في مواقفكم الرصينة، يا مولاي،

التي تنهجونها في المحيط الجهوي والقاري والدولي، واتزان خطواتكم في سبيل تحقيق الأهداف التي تنهض عليها سياستكم الخارجية ما يلهمنا دائما في عملنا الديبلوماسي ونير لنا الطريق نحو الأهداف والغايات.

أبقاكم الله يا مولاي حصنا لبلدكم وشعبكم المتفاني في حبكم والمتشبث بعرشكم، وسدد الله خطاكم ووفقكم لما تبتغونه لهذا البلد الأمين من عزة وكرامة، وشد أزركم بشقيقكم صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وحفظكم في سائر أفراد العائلة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب وبالإجابة جدير، والسلام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته.

خديم الأعتاب الشريفة، مصطفى عكاشة، رئيس مجلس المستشارين

وحرر بالرباط يوم الجمعة 28 ذو القعدة 1423 الموافق لـ 31 يناير 2003 انتهى (تصفيقات)

السيد رئيس مجلس المستشارين:

شكرا للجميع ونعلن اختتام هذه الدورة ورفعت الجلسة والسلام عليكم ورحمة الله.